دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستديمة

الأستاذ/ حامد نور الدين(*)

المقدمة:

لقد أبرزت التغيرات الدولية وفي جميع المجالات ضرورة إحداث تغيير داخلي في الدول النامية وبصورة خاصة في مجال التنمية المجتمعية سياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا بل وحتى بيئيا، وحشد طاقات كل القطاعات في المجتمع من باب المسؤولية المشتركة لتحقيق هذا التغيير ، وبالتالي فلا مناص من الاهتمام بأدوات التغيير غير التقليدية (الحكومة والقطاع الخاص) وتجميع شتات المؤسسات الخيرية التطوعية التي تشكل في مجموعها القطاع الثالث أو المستقل أو التطوعي أو غير الربحي ، هذا القطاع المتحرر من القيود التقليدية والمحددات التي تحكم تحركات ومساهمات القطاعين الآخرين ، مرشح ومدعو للعب دور فعال في قيادة وإثراء التغيير الاجتماعي في تناسق كامل مع القطاعين الآخرين شريطة أن يكون تحرك مقدرات هذا القطاع تحركا واعيا يصدر عن ثقافة ومعرفة وتخطيط علمي مؤهل .

هذا الاستدعاء والاستحضار للقطاع الخيري أو أي كان الاسم للإسهام في خدمة المجتمعات أصبح ظاهرة عامة أملتها التطورات الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية وتعيشها بنفس القدر تقريبا المجتمعات العربية الإسلامية والدول النامية كما تعيشها المجتمعات الأوروبية والأسيوية أو الغربية عموما مع فارق الخصوصية الحضارية أو المستوى الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، أي أن المبررات وراء استدعاء القطاع واستنفار إمكاناته تختلف من مجتمع إلى آخر فهي في المجتمعات الصناعية غيرها في المجتمعات النامية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

(*) أستاذ مساعد مكلف بالدروس كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر بسكرة
hamednoureddine@yahoo.fr

ولذلك سنتناول تعريف هذا القطاع الثالث سواء تحت تسمية المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، ثم نتعرض لدوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

١ــ منظمات المجتمع المدني: تعريفها ومعايير تصنيفها ووظائفها:

١-١- تعريف منظمات المجتمع المدني :

تطلق عدة مصطلحات ومسميات على منظمات المجتمع المدني، كالمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية والمنظمات الأهلية والمنظمات الخيرية أو المنظمات التطوعية وغيرها ....، ويمكننا القول أنها كلها تؤدي نفس المعنى تقريبا ، والتعريفات التالية تبين ذلك :

- منظمات المجتمع المدني[١] :

المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة التي تشغل المجال العام، والتي تقع مابين الأسرة ومابين الدولة. ويشترط في هذه المنظمات أن تتشكل بالإرادة الطوعية وان تكون عضويتها اختيارية، وأن تتسم بالاستمرارية والوضعية القانونية وأن تقدم خدمات وتدافع عن مصالح أعضائها وأن لا يكون تحقيق الربح هدفا رئيسيا لها. كما تلتزم منظمات المجتمع المدني في عملها وعلاقاتها بالطابع السلمي والتسامح واحترام الرأي الآخر.

ويستثنى من هذا التعريف المنظمات القائمة على العضوية القسرية القائمة على عضوية القرابة والدم أو التي تفرضها الدولة على منتسبيها، ذلك أن أحد أهم الشروط الأساسية لوجود وفاعلية المجتمع المدني هو الاستقلالية والإرادة الحرة للأفراد ، وان يكون الانضمام والانسحاب طوعيا.

أما الشروط الأخرى فهي أن يكون للمنظمة المدنية كيان جماعي، التقى أفرادها بالتراضي ونظموا شروط العضوية بينهم خلال نظام أو لائحة تحدد أهداف المنظمة ووسائلها وشروط العضوية فيها وحقوق الأعضاء وواجباتهم، وينطوي

الشرط الثالث على ركن أخلاقي ومعنوي أساسه القبول بالحق في الاختلاف وإدارة الخلاف بوسائل سلمية متحضرة ، واحترام الرأي الأخر والتعاون والتنافس السلمي .

- منظمة غير حكومية :

يشير هذا المصطلح إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لاتسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءا من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح ، أي أنه إذا تحققت أرباح فلا يتم ولايمكن توزيعها باعتبارها أرباحا .

ومصطلح «منظمات غير حكومية» ليس مصطلحا قانونيا ، ولكنه يستخدم عند الإشارة إلى الهيئات غير الحكومية التي لاتسعى للربح والعاملة في الأنشطة الاجتماعية أو التنمية[٢] .

وعند إلقاء نظرة أشمل على هذا الميدان ، يتضح أنه لا توجد مصطلحات متفق عليها لوصف قطاع المنظمات غير الحكومية ، فالفرنسيون يستخدمون مصطلح économie social الاقتصاد الاجتماعي ، والبريطانيون يستخدمون مصطلح public charities الجمعيات الخيرية العامة ، واليابانيون يستخدمون مصطلح مؤسسات المصلحة العامة ، والألمان يستخدمون مصطلح vereine ، والذي يعني الجمعيات أو الاتحادات ، كما يتحدث الأمريكيون عن المنظمات التي لا تستهدف الربح ، والمنظمات التي لا تسعى للربح ، والمنظمات المعفاة من الضرائب ، والمنظمات التطوعية الخاصة ، وهناك من يستخدم مصطلح منظمات المجتمع المدني ، ومن المتعذر التوفيق بين هذه المصطلحات أو حتى إيجاد قاسم مشترك بينها ، وكل ما يمكن عمله هو أن نكون واضحين في استعمال المصطلح المستخدم هنا ،أي ماذا يشمل هذا المصطلح وماذا لا يشمل .

ويشير مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافا إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية ، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة ،أو

تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية.

كما يشير مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى الهيئات المنظمة رسميا ومنشأة قانونيا، أي الهيئات المعترف بها كأشخاص معنويين (قانونيين) أو اعتباريين في النظام القانوني الذي تنشأ في إطاره.

والملاحظة أن عدد هذه المنظمات في حالة تزايد مستمر، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة سنة ١٩٩٥م، بشأن إدارة الحكم عالميا إلى أن هناك ما يقارب من (٢٩ر٠٠٠) منظمة دولية غير حكومية، أما المحلية منها فقد نما بسرعة أكبر، إذ تفيد إحدى الإحصائيات بأن هناك (٢) مليون منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة وحدها، و(٦٥ر٠٠٠) منظمة غير حكومية في روسيا الاتحادية، في الوقت الذي لم يكن فيه أية منظمة غير حكومية في الاتحاد السوفياتي السابق قبل سقوط الشيوعية، وفي كينيا يتم تأسيس ما لا يقل عن (٢٤٠) منظمة غير حكومية كل عام[٣].

وما تجدر الإشارة إليه أن كثيراً من هذه المنظمات حققت إنجازات إنسانية كبيرة، فبعض هذه المنظمات أصبحت بمثابة الأمل الأخير للمدنيين العالقين بين براثين الحروب الدولية والأهلية وأولئك المسجونين ظلماً وملايين اللاجئين، بل أن بعض هذه المنظمات حصل على أعلى درجات التكريم اعترافا بدوره الإنساني في المساهمة في مساعدة المدنيين المنكوبين، ففي سنة ٢٠٠٠ حصلت منظمة أطباء بلا حدود (MSF) على جائزة نوبل، ومن المتفق عليه أن هذه الجائزة لا تمنح إلا للإنجازات الكبيرة المتميزة.

بل أن المنظمات غير الحكومية بدأت تعمل في الكثير من الأحيان بدلا عن الوكالات الدولية للتنمية والإغاثة في حالات الطوارئ، فمعظم المواد الغذائية التي قدمها برنامج الغذاء العالمي (WFP) إلى ألبانيا سنة ١٩٩٩تذهب بشكل متزايد إلى المنظمات الغير الحكومية العاملة في مخيمات اللاجئين.

وفي إفريقيا نجد أن الحكومات الغربية ومنذ فترة طويلة حولت مساعداتها إلى المنظمات غير الحكومية ،فالمساعدات الأمريكية البالغة (٧١١) مليون دولار سنة ١٩٩٩ تذهب بشكل متزايد للمنظمات غير الحكومية من خلال منظمة (USD AID) الأمريكية للمساعدة .

وبين عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ ارتفعت نسبة مساعدات الإغاثة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي (EU) عن طريق المنظمات غير الحكومية من (٤٧٪) إلى (٦٧٪).

وإلى جانب دورها في الحد من الآثار المترتبة على الحروب والاضطرابات الداخلية والكوارث الطبيعية ، بدأت المنظمات غير الحكومية تضطلع بمهام أخرى ، من بينها مباشرة العمل الذي يقوم به الدبلوماسيين ، ففي سنة ١٩٩٢ استطاعت منظمة (سانت اجيديو) Sant Egidio ، الكاثوليكية الإيطالية أن تضع حدا للحرب الأهلية التي دارت رحاها في موزمبيق لمدة ٣١عاما .(٤)

وتسهم بعض المنظمات غير الحكومية في رفع مستوى أداء العاملين في الوظائف الحكومية لاسيما في بعض البلدان النامية حديثة العهد بالاستقلال أو التي ورثت تركة ثقيلة من التخلف والمرض والأمية، ولا يقتصر دور المنظمات غير الحكومية في رفع مستوى أداء العاملين لدى الدول فحسب بل يمتد أيضا إلى المؤسسات الدولية فقد أسهمت بعض المنظمات غير الحكومية في ممارسة بعض المهام الإدارية التي يضطلع بها البنك الدولي سيما خلال المراحل الأولى من إنشائه.

وبالرغم من هذا الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية ،إلا أنها لم تسلم من النقد ، فمع أن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه المنظمات هو استقلالها عن الحكومات والجهات الرسمية، إلا أن المشاهد في الواقع العملي أن الكثير منها تعتمد في أداء عملها أو استمرارها في العمل على المساعدات الحكومية.

كما أن الحاجة المادية لهذه المنظمات وطبيعة عملها في أجواء يسودها النزاع والاضطرابات قد يجعلها غطاء ممتاز للجاسوسية سواء قصدت ذلك أو لم تقصد .

ولكن النقد الأكبر الموجه لهذه المنظمات، هي اتخاذها من المنظمة غطاء ووسيلة لجمع المال والثراء .

فهذه المنظمات تعتمد في ممارسة نشاطها على ما تحصل عليه من دعم وتبرعات من جهات حكومية وخيرية وأفراد ، وكثيرا ما تعتمد هذه المنظمات في جمع المال على الجانب الإعلامي والدعائي لنشاطها .

ولو تتبعنا التعاريف المختلفة لهذا المصطلح لوجدنا البعض منها يعتمد على التعريف القانوني بينما الآخر يعتمد على التعريف الاقتصادي المالي وثالث على التعريف الوصفي .

ولعل أفضل هذه التعريفات هو التعريف (البنيوي / العملياتي) أي الذي يؤكد على البنية والعمليات الأساسية للمنظمة وليس على الغرض أو مصدر دخلها ، والذي ينص على أن هذه المنظمات هي : «مجموعة المنظمات التي تتوفر فيها خمسة مقومات أساسية، فهي رسمية (الوضع القانوني) وخاصة، ولا توزع أرباحاً، وتحكم نفسها وتطوعية»[٥] .

١ــ٢ــ معايير تصنيف منظمات المجتمع المدني (المنظمات الغير ربحية) :

يمكن القول وبشكل عام أنه توجد ثلاثة أنظمة تصنيف شاملة بدرجة معقولة على المستوى الدولي وهي[٦] :

الأول : التصنيف القياسي الصناعي الدولي للأمم المتحدة (ISIC)

الثاني : التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية للجماعات الأوربية (NALE)

الثالث : التصنيف الوطني للكيانات المعفاة (NTEE)

وقد تم تطوير مشروع التصنيف من خلال عملية تعاونية ساهم فيها مساعدون محليون في مشروع البحث المقارن للقطاع غير الربحي في جامعة «جو نز هو بكنز» بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتم تحديد الهيكل الرئيسي للتصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية الذي يضم ١٢ مجموعة نشاط رئيسي ، وهذه المجموعات

الرئيسية الإثنى عشر مقسمة بدورها إلى ٢٤ مجموعة فرعية ، وكل مجموعة فرعية يمكن تقسيمها بدورها إلى عدد من الأنشطة.

وقد ارتبط مفهوم المنظمات غير الحكومية بالمعايير التي استخدمت التعريف أو الحجم أو العضوية أو الوظيفة والتي على أساسها تم تصنيفها إلى الأنماط التالية [٧] :

- التوزيع الجغرافي : منظمات محلية، منظمات وطنية، منظمات أجنبية ودولية.
- المعيار الوظيفي ونوعية الأنشطة : زراعي، خدمي، صناعي أو حرفي.
- المعيار الجندري : رجال، نساء.
- معيار الحجم : كبيرة، صغيرة.
- المعيار الطبقي : مزارعين ،عمال طبقة وسطى.
- المعيار الثقافي : ديني، عرفي، قرابي، اثني.

١-٣ وظائف منظمات المجتمع المدني[٨]:

لمنظمات المجتمع المدني عدة وظائف يمكن إجمالها فيما يلي :

١- تجميع المصالح : من خلال بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها كقضايا ثقب صالح : الأوزون وتلوث المحيطات وتغيرات المناخ، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية الصناعية وجماعات رجال الأعمال.

٢- وظيفة حسم وحل الصراعات : حل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدول وأجهزتها البيروقراطية ، تقوية أسس التضامن الجماعي وإدارة الصراع بوسائل سلمية.

٣- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع : بمعنى المقدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة بيئية تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل مشروعات الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية

الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية.

٤ـ إفراز القيادات الجديدة: إعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية ، تبدأ بالمؤسسات و تعتبر مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ، حيث تكتشف القدرات من خلال النشاط الجماعي وتتولى مسئوليات قيادية في المجتمعات المحلية والقومية فيما بعد .

٥ـ إشاعة ثقافة العمل التطوعي: احترام قيم التروع للعمل التطوعي، العمل الجماعي، الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية والتسامح، قيم الاحترام.

٦ـ تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد و الجماعات تجاه بعضهم البعض.

٧ـ تحقيق الديمقراطية: توفير قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام، وفي المجال السياسي، تعد إدارة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية.

٨ ـ التنشئة الاجتماعية والسياسية: الإسهام في بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد .

٩ـ الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس تلك الحاجات حقوق الإنسان، حرية التعبير والتجميع والتنظيم وتأسيس الجمعيات.

١٠ـ الوساطة والتوفيق: توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة.

١١ـ التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: قنوات مفتوحة لعرض الآراء ووجهات النظر بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن المطالب بأسلوب منظم وبطريقة سليمة دون حاجة لاستخدام العنف.

١٢ـ ملء الفراغ في حالة غياب الدولة انسحابها: أي يشغل الفراغ الذي يسببه انسحاب الدولة والقيام بوظائفها، أو عند حدوث غزو واحتلال أجنبي أو حرب أهلية.

١٣ـ توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: كالخدمات الخيرية والاجتماعية لمساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

١٤ـ تحقيق التكامل الاجتماعي: وذلك عند وجود صعوبة في التعبير عن الرأي أمام الناس بحيث يفقدون القدرة على التأثير في التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر.

١٥ـ التنمية الشاملة: تبرز أهمية المجتمع المدني من خلال منظمات تنمية وتطوير المهارات والقدرات بشكل يقلل من العبء على الحكومة ،حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة.

٢ – التنمية المستدامة: مفهومها أبعادها مؤشراتها[٩]

٢ـ١ـ مفهوم التنمية المستدامة:

هي تلك التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباتها الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم ،أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر ،دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها.

٢ـ٢ـ أبعاد التنمية المستدامة:

وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة طبقا لما ورد في أجندة القرن الحادي والعشرين على النحو التالي:

١ـ البعد الاقتصادي: عند الدول الصناعية في الشمال: تعني التنمية المستدامة إجراء تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة.

عند الدول الفقيرة: تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

٢ـ البعد الإنساني والاجتماعي : تسعى التنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية في المناطق الريفية.

٣ـ البعد البيئي : أي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

٤ـ البعد التقني والإداري : هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

٢-٣ـ مؤشرات التنمية المستدامة :

١ـ القضاء على الانفجار السكاني : ويقصد نمو السكان بمعدلات سريعة جداً لا تتفق مع معدلات التنمية أو القدرات البيئية ويمثل القضاء على الانفجار السكاني مؤشراً لتحقيق التنمية المستدامة.

٢ـ تحقيق الأمن الغذائي : أي إيجاد مخزون إستراتيجي لمواجهة التغيرات.

٣ـ دعم برامج تنظيم الأسرة : للحفاظ على البيئة والتوعية والالتزام.

٤ـ التخفيف من حدة الفقر : لأن علاج الفقر يعني حتمية أخلاقية وإنسانية ومؤشراً للتنمية واستدامتها.

٥ـ دعم دور المرأة في التنمية المستدامة :باعتبارها هي نصف المجتمع.

٦ـ الحد من استنزاف الموارد الطبيعية :حيث يتحقق من خلال ذلك بيئة مصانة.

٧ـ مكافحة التصحر : من خلال إجراء مسح شامل للمناطق المتصحرة وضبط النمو السكاني، وضبط قطع الأشجار واستزراعها، وضبط الاستخدام الرعوي وترشيد الاستخدام الزراعي ووقف زحف الرمال.

٨ ـ قضية الطاقة : يجب تحقيق أمن الطاقة من خلال ترشيد استخدام الطاقة غير المتجددة.

٩ـ النفايات وإعادة التدوير : أي حرقها أو اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة كفرض الضرائب عليها .

١٠ـ الازدهار السياحي : باعتبار السياحة أحد مصادر الثروة الهامة في الاقتصاد الوطني .

١١ـ صون الغابات والقضاء على القطع الجائر للأشجار .

١٢ـ الحفاظ على الثروة السمكية .

٣ـ دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البيئية[١٠]:

لا يمكن إغفال دور المجتمع المدني باعتبار أن التنمية والمشاركة هما أساس العمل داخل هذه المؤسسات، التنمية أساساً للإنسان، وانطلاقاً من ذلك تأتي أهمية توعية الأفراد بدورهم وضرورة مساهمتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية ،ويشمل مفهوم التنمية الشاملة مفهوم النسق البيئي ومفهوم التنمية المتواصلة والتنمية البشرية ويعتبر غياب المشاركة من أهم عوامل فشل التنمية في جميع جوانبها وعدم استمراريتها .

وهناك بعض التصورات لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع مثل :

١ـ مساندة المجتمع بإنشاء منظمات لحماية البيئة في المناطق العشوائية .

٢ـ طرح كل المشروعات والبدائل المتاحة واختيار الأكثر نفعا للمجتمع .

٣ـ اختيار الكوادر التي تم تدريبها .

٤ـ وضع خطة للعمل البيئي .

٥ـ تنفيذ ومعالجة الخطة .

ويبرز دور هذه المؤسسات في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي أو في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، أو حيث تلعب خبرات تلك المؤسسات وتجاربها دوراً متمماً للعمل الحكومي .

كما لا يمكن إغفال دورها في الرقابة الجماهيرية ويرتبط ذلك بالبيئة التي تعمل بها جغرافيا وهذا يسهم دائما في تحقيق التنمية المستدامة حيث تمتلك الخبرة والمقدرة لتنفيذ تنمية بيئية واجتماعية واقتصادية مستدامة.

٣-١- المعايير الخاصة لقياس مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة:

هناك معايير تقاس بها أهداف مؤسسات المجتمع المدني ويمكن التعبير عنها من خلال:

١- كيفية إدارة الموارد الطبيعية.

٢- الحفاظ على التراث الثقافي وتحقيق الإنتاج والإستهلاك المستدام.

٣- رفع الوعي العام والدعم المؤسسي وبناء القدرات.

٤- تحسين تخطيط الموارد وتحسين الصحة العامة.

٥- رفع درجة انتماء الأفراد واحترامهم لبيئتهم ومجتمعاتهم.

٦- توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة وتوفير بيئة أفضل للمعيشة والعمل.

٧- تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

٨- القضاء على مشاكل الفقر والبطالة ومشاكل المرأة والأمن الغذائي.

٣-٢- معوقات عمل منظمات المجتمع المدني:

إن العديد من مؤسسات المجتمع المدني تواجه معوقات متنوعة ومتعددة تحد من فاعلية دورها ويمكن استعراض هذه المعوقات على النحو التالي:

١- التمركز في المدن وضعف شديد في الريف.

٢- ضعف بنية الجمعيات الأهلية ومحدودية نجاحها في استقطاب مشاركة شعبية واسعة.

٣- سيطرة البعد الخيري على هذه المنظمات القائمة على المساعدة المالية والعينية مع إغفال كبير للبعد التنموي.

٤ـ عدم تأثير المنظمات العاملة في قطاع الخدمات الاجتماعية مباشرة على التوازن البيئي لاهتمامها بتقديم المساعدات.

٥ـ لم تتمكن هذه المنظمات من تحقيق الاستقلالية عن الحكومة.

٦ـ مشكلة نقص الموارد المالية.

٧ـ غياب المنهجية العلمية في الإدارة لدى غالبية المنظمات.

٨ ـ محدودية النجاح في استقطاب المتطوعين للمساهمة في تقديم وتطوير البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات.

٣ـ٣ـ أثر هذه المعوقات في عدم تحقيق التنمية المستدامة يتمثل في:

أ ـ لا يوجد تعزيز للمؤسسات البيئية.

ب ـ عدم رصد دقيق للظروف المعيشية لعدم توفر المعلومات.

جـ ـ وجود نمو سريع غير متوازن يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية.

د ـ التلوثات البيئية الناتجة عن انتقال بعض التقنيات من الدول الصناعية.

هـ ـ افتقاد تطبيق منهج الاقتصاد البيئي والذي يعتبر أن الاقتصاد هو عبارة عن نظام في إطار النظام البيئي يستمد الموارد المستخدمة من الطبيعة.

٣ـ٤ـ سبل تنمية دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة:

هناك الكثير من المؤسسات التي يمكن أن تتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة منها على سبيل المثال:

١ـ دور الأسرة: تلعب الأسرة دوراً هاماً في تنشئة أجيال تعي جيداً ماهية البيئة وماهية مخاطرها على المجتمع وذلك من خلال الأب والأم والهدف هو إضافة عضو نافع يعي الأخطار المحيطة بالبيئة،ويكون قدوة لأهله.

٢ـ دور المؤسسات التعليمية: دورها مكمل لدور الأسرة في الإرتقاء بسلوك الطفل في المدرسة حيث تسهم في رفع الوعي البيئي.

٣ـ دور العمال والنقابات العمالية : من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة التي تسبب أمراضا وهنا تطالب العمال النقابات العمالية بالحصول على تكنولوجيا نظيفة وتحقق المناخ الجيد للعمل.

٤ـ دور رجال الأعمال والصناعة : في استيراد تكنولوجيا نظيفة ومواد نظيفة وضرورة الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا للحصول على الإنتاج الأنظف.

٥ـ دور المزارعين والنفايات الزراعية ومراكز الإرشاد : أي توعية المزارعين إلى عدم استخدام المبيدات والاهتمام بالزراعة وعدم تلويث مياه الري والتربة.

٦ـ دور العلماء : من خلال عقد الندوات سواء في المحافل العامة أو الخاصة أو في وسائل الإذاعة والتلفزيون أو المنشورات وإبراز أوجه القصور والخطر.

٧ـ دور المجالس الشعبية المحلية في المدن والقرى : عن طريق خلق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في كافة مناحي المجتمع المحلي ،القيام بدورها التنموي والحفاظ على البيئة ورقابة سلبيات الوحدات التنفيذية وفرض العقوبات على المخالفين.

٨ ـ دور النوادي الاجتماعية والرياضية : عن طريق التوعية المستدامة لأفراد المجتمع لمخاطر التلوث عن طريق عقد ندوات.

٩ـ دور المؤسسات الدينية : سواء في المجالس أو الكنائس ولها دور هام في توعية الناس من خلال الدروس لإبراز مساوئ الاستخدام السلبي للطبيعة، والمساهمة في زيادة درجات التلوث البيئي.

١٠ـ دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة : للإعلام دور مهم لتوعية القاعدة العريضة من الجماهير بما لهم وما عليهم في المجال التنموي ،وإذا كان الإعلام يلعب دوراً تقليدياً في الماضي يقتصر فقط على نقل المعلومة أو إبراز القضية أو تغطية الخبر ،لكن الإعلام اليوم بمفهومه الحديث أي الإعلام التنموي يعتبر شريكا أساسيا في تحقيق التنمية من خلال نشر الإدراك والمعرفة وإبراز التجارب

والممارسات الناجحة لخلق رأي عام واع يستطيع أن يتصدى لمختلف المشاكل التنموية، ويسهم في حلها على أسس علمية.

١١- دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني: برغم أهمية وجود المرأة في المجتمع إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن المجتمع العربي لا يزال يستبعد المرأة من الساحة السياسية إلى حد كبير، وتعتبر مشاركتها في النقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية ضعيفة ومن الصعب تقدير مدى هذه المشاركة بدقة نظرا لعدم توافر البيانات اللازمة.

الخاتمـــــــــة:

أظهرت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة كثيراً من التصميم على مواجهة سياسات الاقتصاد العولمي الليبيرالي، والبحث عن بدائل مستدامة، وقد طورت هذه المنظمات من خلال خبرائها ونشطائها ملامح رئيسية للسياسات الاقتصادية المستدامة، وأعلنتها ودافعت عنها وروجتها في العديد من المحافل الدولية.

ولعل أبرز خصائص الطروحات التي تتبناها منظمات المجتمع المدني هو التأكيد على أن الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية المستدامة هو الوصول إلى نمط إنتاج واستهلاك ومجتمعات ذات قابلية للاستدامة من خلال تحقيق متطلبات الإنسان وبنفس الوقت حماية الموارد الطبيعية والأمن الاجتماعي، ول شك أن وجود اقتصاد قوي وصحي يعتبر عنصراً رئيسياً للاستدامة، ولكن هذا الاقتصاد يجب أن يحقق الحاجات الرئيسية للمواطنين بدون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة بالإضافة إلى أهمية التوزيع العادل للموارد والثروات.

الهوامش:

١ـ دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان – الأردن، ٢٠٠٠ ،ص٣٢.

٢ـ دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، مسودة مناقشة، أعدها البنك الدولي، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح بحث رقم ٢٦أ، ماي ١٩٩٧، سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية، ص٦٨.

٣ـ علي يوسف الشكرى المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، إيتاك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٣ ،ص ٢٨٦.

٤ـ علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

٥ـ إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٢.

٦ـ ليستر م. سالامون و هيلموت . ك أنهاير، معهد الدراسات السياسات بجامعة جونز هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة بدر ناصر المطيري، الكويت الأمانة العامة للأوقاف، الكويت ، ١٩٩٤، ص ٩.

٧ ـ مها شفيع أديب العرابي، المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، ص ١٠.

٨ ـ د/ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستديمة في ظل العولمة المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٨٩ وما بعدها بتصرف.

٩ ـ د/ باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٨٥ وما بعدها بتصرف.

١٠ ـ د/ خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ٢٠١ وما بعدها بتصرف.